

لماذا يصير المؤتمر على الانتخابات؟

زاوية حارة



فيصل الصوفي

عن «الحبيشي» والتغيير الثوري

كنت أتوقع إقالة أستاذنا أحمد الحبيشي من رئاسة مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة منذ وقت بعيد، ذلك لأن حملة حزب الإصلاح ضده، وتأثير الشيخ حميد الأحمر في باسندوة معروف للجمع، فوق كراهية باسندوة للحبيشي، وتأثير الإصلاح في العمراني، فلم تكن تلك مجرد «كلام» بل توقعت أن ذلك سيكون «قراراً» يفرض على رئيس الجمهورية، خاصة وقد وضعوا فيه طعماً تعرفونه، وهذا ما تم في النهاية، مع كثير من قلة الذوق..

القرار - والحق يقال - كان ثورياً ويعبر عن إرادة «التغيير» فعلاً، إذ نص القرار على تعيين رئيس مجلس إدارة مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة، ترأسها من قبل، وقرناً قبل أيام في صحيفة الشارع أنه مدان قضائياً، ونص القرار الثوري على تعيين نائب رئيس مجلس إدارة نائب رئيس تحرير، ونائب رئيس مجلس إدارة للشؤون المالية والإدارية كلاهما من خارج المؤسسة العريقة، بينما في هذه المؤسسة يوجد عشرات الصحفيين والإداريين المجريين، وكان من حق اثنين أو ثلاثة منهم أن يعينوا بدلاً للحبيشي ونجيب مقل، والمروحة مديرة الشؤون المالية والإدارية.

وأما قلة الذوق التي ذكرت قبل قليل، فقد أخبرني الأستاذ الحبيشي أنه علم بقرار التعيين من خبر في نشرة فضائية اليمن، ليلة ما كان في المؤسسة يعد لإصدار عدد اليوم التالي، فلم يبلغوه مسبقاً، وكان عليهم من باب الأدب أن لا يباغته، بل يبلغوه بالقرار بطريقة لائقة.

تمكنوا من إزاحة الحبيشي بعد حرب ضروس أعقبت تشكيل حكومة باسندوة، والذريعة هي أنه كان ينشر أخبار الإخوان والإرهابيين.. أراحوه انتقاماً، كأنه كان المسنون عن سقوط حكم الإخوان الفاشلين في مصر، والفاعل الرئيسي في ثورة 30 يونيو التي اقتلعت حكم المرشد، وكأنه المسنون عن فشل إخوان تونس، والمسنون عن دحر الجيش السوري للإرهابيين، ومن يدرى فرما كان له دور في خيبة ثورة التغيير في اليمن التي أنتجت مثل ذلك القرار الذي أتى بآئين إلى مؤسسة أكتوبر من خارج المؤسسة، ولا خبرة لهما بالصحافة تضاهي خبرة أصغر صحفي في 14 أكتوبر.

وقولنا هذا ليس من باب الحرص على بقاء الحبيشي، فقد ترأس المؤسسة لسنوات طويلة، وحقق لها إنجازات مادية وتقنية، وحول الصحيفة من قرطاس مهمل إلى صحيفة تقرأ، وبلاجمال بذل جهده، وعليه أن يستريح بعد تعب ونصب كل تلك السنوات، ولكن كان يتعين أن يكون التغيير إلى الأفضل، وأن يركز القرار على الكفاءة وليس إلى المحاصصة الواضحة، وأن يبلغ المقال بطريقة رسمية، وليس عن طريق خبر في نشرة قناة اليمن الفضائية.

ولذلك فليس غريباً أن نجد المؤتمر الشعبي العام خلال هذه الفترة أكثر إصراراً على إجراء الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها المحددة ورفض التمديد للزمنة السياسية ويقف أمام رغبات القوى السياسية التي لا تحترم حق الشعب في اختيار ممثليه، لأن تلك القوى التي تريد التمديد للزمنة السياسية الكارثية ترغب في استبدال الكيان غير الشرعي بالكيانات الشرعية الممنوحة الثقة من قبل الشعب وهي مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمحلية، ويرى المؤتمر الشعبي العام أن مؤتمر الحوار إنما يمثل الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الاجتماعية ولا يمثل إرادة الشعب الكلية، لأنه لم يأت عبر انتخابات شعبية، ومن أجل ذلك فإن المؤتمر يحدد إصراره على الشرعية الشعبية ويصر بقوة على ضرورة إعطاء الشعب حقه في امتلاك السلطة وممارستها من خلال الانتخابات.

إن القوى السياسية التي تمارس الكذب والأذى وتحاول الإحتيال على الإرادة الشعبية لا تؤمن بالديمقراطية ولا تحترم تقاليدها، لأنها لا تؤمن إلا بالانقلاب وبالغاية التي تبرر الوسيلة، وهنا ينبغي الحد من عدم احترام الشعب وتمكينه من حقه وضرورة الإلتصاق صوب الانتخابات، لأنها الوسيلة الوحيدة للتداول السلمي للسلطة بإذن الله.

الدولة اليمنية هو سر بقائه وتعاضم ثقة الجماهير به، لأنه يؤمن من خلال مبادئ الميثاق الوطني دليله النظري والفكري بأن تحقيق الأمن والاستقرار والإلتصاق صوب التنمية الشاملة المستدامة لا يتم إلا من خلال المشاركة السياسية الفاعلة التي تمكن كل المكونات البشرية للدولة من الإسهام الفاعل في رسم معالم وملاحم المستقبل.

إن المنصف والموضوعي والعلمي الذي يتابع تطورات الحياة السياسية في المؤتمر الشعبي العام منذ اللحظات الأولى لنشونه سيجد أن المؤتمر الشعبي العام كان وما زال وسيظل حريصاً على إجراء الدورات الانتخابية ليس على مستوى عموم الشعب وبكل مكوناته السياسية فحسب ولكن على مستوى تكويناته القيادية والقاعدية ابتداءً من أدنى الهرم التنظيمي وانتهاءً بأعلى، ولعل عقد المؤتمرات العامة ودورات انعقاد اللجنة الدائمة واحدة من البراهين العملية على ذلك الإيمان الراسخ بالديمقراطية الشورية المتجددة في نهج



د. علي العثري

العملية على ذلك الإيمان الراسخ بالديمقراطية الشورية المتجددة في نهج إن إصرار المؤتمر الشعبي العام على إجراء الدورات الانتخابية لمختلف مكونات

البرلمان وفشل الحكومة..!!

أيعقل هذا مع السؤال المطروح في الشارع السياسي أين هم النواب الممثلون عن المؤتمر الشعبي العام والأحزاب المتحالفة معه وهم الأغلبية في البرلمان؟! كيف قبلوا بما خرج به البرلمان من قرار وهم يعلمون ويدركون أنه قرار ضد إرادة غالبية أبناء الوطن؟!

إن البرلمان بكل تأكيد يعلم علم يقين أن الدولة غائبة عن فشل حكومة الوفاق وعماتشده البلاد من انفلات أمني طال كل شيء بما فيه حياة القيادات العسكرية والأمنية وحتى السياسيين وأعضاء في البرلمان الذي صار بكل أسف نقول برلمان البيانات وليس ممثلاً عن الشعب.. أعتقد أن الأمر اليوم وبكل صدق يتطلب إرادة شعبية وحرزية وفي المقدمة من قبل المؤتمر الشعبي العام الذي يمثل غالبية أبناء الوطن ويمتلك من القدرات والحكمة والرصيد الشعبي، يتطلب التحرك بطرق سلمية في إيجاب هذه الحكومة التي خلقت للشعب المزيد من المتاعب والشق وجرت الوطن خلال عامين إلى مستنقع الهاوية.. إجبارها على الاستقالة وكفى ما قد شهدته البلاد من ويلات وعجز.. إننا نرجو من القيادة السياسية تشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية الذين يملؤون الوطن.. إنقاذ الوطن قبل أن يضيع فانوس علماء الدين وتنعقد جبات البركة!!



إقبال علي عبدالله

لاستجواب أمام نواب الشعب ورفض الحكومة الحضور.. اكتفى النواب بتكليف رئاستهم برفع رسالة إلى رئيس الجمهورية يطالبون فيها باستدراك حكومة الوفاق أو تغيير بعض وزرائها.. وكان الأمر ليس من اختصاص البرلمان في سحب الثقة والامتنال للشعب وغالبية نوابه! أيعقل هذا الكلام يقول دستوروه والنظام المعمول به أنه بلد ديمقراطي والحكم هو للشعب وليس لبعض الأحزاب التي لا تعرف بالديمقراطية ولا يعرّفها الشعب إلا أنها أحزاب مسلحة لا هم لها إلا اغتصاب السلطة والانقلاب على الشرعية الدستورية والإرادة الشعبية!!

دلالات اجتماع الرئيس بالمؤتمر وحلفائه

كان أن ينزلق بالبلى إلى مستقبل مجهول لا تحمد عقباه لو حقت هدفه الرئيس، ولهذا أجزم بأن الكثير من السياسيين أدركو مضمون ودلالات هذا الاجتماع والرسائل التي وجهها سواء للشعب اليمني وللنخب السياسية، ويبدو أن الكثير من هذه النخب استوعبت معنى هذه الرسالة، ولكنها تجاهلتها عن قصد، واعتقدت أن هذا الاجتماع لو تم في زمانه ومكانه مع الأحزاب الأخرى، لسمعا ورأينا العجب العجيب من قبل أبنائك هذه الأحزاب ومهرجينا من تحليلات واستنتاجات لدلالة هذا الاجتماع ومضامينه وما يحمل من معانٍ ورسائل تجاه الطرف الأخرى بالنسبة لهم، وربما أصبح هذا الاجتماع لو حصل لهم بمثابة إدانة رسمية لإتهام المؤتمر الشعبي العام بالضلوع في الاعتداء الإرهابي على مجمع الدفاع ولأربابهم وأنصاف مثقفهم يتبارون في استغلال هذا الاجتماع لو حصل لهم في كيل الاتهامات للمؤتمر والمطالبة بحله ومحاكمته.. وهلم جرا.. ولكن الأحداث أنت بعكس ما يتوقعون وحدث الاجتماع بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه من الرئيس بعد الاعتداء الإرهابي، ورغم ذلك لم يحاول المؤتمر وحلفاؤه استغلال هذا الاجتماع ورمي التهم على الآخرين والأعراق في توصيف هذا الاعتداء والعبادة ودلالاته والإصطباح في الماء العكر، بل صوره بصورته الحقيقية التي تعبر عن ثقته وصدوره وثباته في المواقف الصعبة واستشعاره للمسئولية الوطنية الملقاة على عاتقه تجاه أمن الوطن واستقراره ووحدته، فكان كبيراً بكبر الوطن، شامخاً بشموخ جباله الشما، وراسخاً برسوخها، بل كان كالأخ والصديق الذي يزعج إليه الإنسان عندما تحل به كارثة أو نازلة فهذه هي حقيقة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وهذه هي صورته التي لا تحتاج من أحد أي توش لتزيينها، ولهذا ترك المؤتمر الشعبي العام لآخرين البحث عن دلالات ومضامين اجتماع رئيس الجمهورية بهم في دار الرئاسة بعد يومين من الحادث الإرهابي لمجمع الدفاع.



أ. أسيم النامي

والأحداث تثبت وتؤكد أن المؤتمر الشعبي العام والإعجم على عبدالله صالح هم أكثر حرصاً على نجاح مؤتمر الحوار لأنهم من صناع هذه المبادرة وهم -أي المؤتمر- من يسعى إلى نجاحها من أجل إقامة الانتخابات في موعدها المحدد.. ولم نسمع بأن المؤتمر يطالب بفترة تأسيسية خشية من دخول الانتخابات بل سمعنا وعرفنا أن الأطراف الأخرى من النظام السابق هي من تطالب بفترة تأسيسية وتخشى دخول الانتخابات بسبب نفاق صيدها الشعبي والالاق في القيم، ومن هنا كانت تحليلاتهم وأوامهم عبارة عن محاولة مكشوفة ومفضوحة لإخفاء المجرم الحقيقي والتمسك عليه.. بطريقة غير مقنعة حتى لانفسم.

ولهذا جاءت الأحداث المتوالية بعد الاعتداء الإرهابي لتضعهم في دائرة المتهمة الحقيقي سواء من خلال دفاعهم عن القاعدة ودم يرتبط بها.. أو من خلال وقائع أخرى كانت بمثابة الرد العملي على تحركاتهم وأوامهم.. أبرز هذه الوقائع هي اجتماع الرئيس عبدربه منصور هادي بأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني حيث كان أول اجتماع رسمي للرئيس بعد الحادث الإرهابي بيومين في دار الرئاسة، واعتقد أن دلالات هذا الاجتماع وتوقيته ومكانه لا يمكن لأي إنسان يمتلك أبسط إبداعات السياسة اعتباره حدثاً عابراً خائباً عن الدلالات والرسائل الموجهة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خصوصاً أنه كان أول اجتماع رسمي للرئيس بعد حادث إرهابي

لعل المتابع للتناولات الإعلامية والسياسية لبعض الأطراف في التعاطي مع الاعتداء الجرمي والإرهابي الذي استهدف وزارة الدفاع ومستشفى العرضي، يدرك مدى الاستخفاف والسذاجة التي وصلوا إليها من خلال تحليلاتهم وتحليلاتهم على هذه الجريمة الأولى لحدوث الجريمة الوصول إلى تحقيق هدفها الرئيسي وراح ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ولهذا ومنذ الوهلة الأولى لحدوث الجريمة تصدر المشهد السياسي والإعلامي طاقم من السذج والمقامين تحت مسمى محللين سياسيين وعسكريين في عدد من القنوات الفضائية بما فيها فضائية اليمن، ليقوموا

بأدوار مضللة وساذجة ومفضوحة لتحليل طبيعة الاعتداء الإرهابي وصرف سياقاته الطبيعية والحقيقية إلى مسارات أخرى لا تمت إلى طبيعة الحادث بصله ولا يتقبلها عقل المواطن السليط الذي يجعل إبداعاته سياسياً ومسالكه المعقدة، فما بالك بلهم باع كبير في ميدان السياسة، ولهذا وجدناهم في تحليلاتهم الساذجة يظلون من أهمية الاعتداء وأهداف التي نفذ من أجلها إضافة إلى محاولة إخفاء هوية المنفذ للجريمة من الناحية الوبولوجية والارتباط السياسي، وحشروا الموضوع في زاوية ضيقة وبعيدة عن سياق الحدث ليوهمو بعض السذج من هم على شاكلتهم بأن الاعتداء الإرهابي على وزارة الدفاع يستهدف الحوار الوطني ومخراجه، متهمين ما يسمونه النظام السابق والمؤتمر الشعبي العام بذلك.

ولا ندري أي نظام سابق يريد عرقلة الحوار، لأن الوقائع

ماذا بعد الخبر العاجل!!

أديتم قلبونا وأبكيتم عيوننا بمنابر القتل الوحشي الذي جرى للإرهاب في مستشفى الدفاع، فمتى ستفرحون قلبونا بتقديم القتلة المقبوض عليهم كما أعلنتم؟ متى تقدمون القتلة ومن أولهم ومن دعم ومن سهل ومن رتب لهذه الجريمة الإنسانية في مستشفى الدفاع؟ أم أن ما حدث في مستشفى الدفاع سيضاف إلى قائمة المجهول؟ تلك القائمة التي امتلات بجرائم القتل التي حدثت خلال العامين الماضيين بدأً بمجزرة الكرامة وجريمة جامع الرانسة ومذبحة جنود السبعين.



أحمد أبكر الأهدل

لقد سمنا الأخبار العاجلة التي تزهق بها الأزواج ويقتل في سطورها الأمان في هذا البلد. لقد سمنا التحليلات والرؤى وتبادل التهم التي تبرر للقتلة جرائمهم.

وزير الدفاع لا يملك الدفاع عن نفسه فما بالك بالدولة والوزارة.. وزير الداخلية يمنع (الموتورات) بحجة أنها أداة للقتل أو الإغتيال، وفي نفس الوقت يمنح شبوخ القبائل المتممين للآخوان ولغيرهم منات التصاريح لحمل السلاح، علماء دين محسوبون على الأحزاب، وعلى الإسلام لم نسمع لهم قولاً أو فتوى أو اعتراضاً فيما حصل في مستشفى الدفاع، أما ما حصل في (رابعة مصر) أو (دماج - صعدة) تباكوا وافتوا بالجهد وأقاموا الدنيا ولم تقعد.

تباً وبعداً لمن يعلم بالحق ويكتمه ومن يعرف القتل ومن يسكت ومن يدافع عن القتل.. يا شعب اليمن يا من أمّنتم برسالة وصفقتم للمبادرة ورحبتم بالحكومة، إذا استمرتم في صمتكم فسوف يقضي عليكم هؤلاء المتصارعون على السلطة واحداً تلو الآخر.. مرة بـ(الموتور) ومرة بالسيارات المفخخة وأخرى بـ(الصوت وثانية بـ(هابلوكسات)، وهكذا هكذا حتى آخر واحد منكم.. الدعاء، والرحة لولئك الشرفاء الكرماء الذين قتلوا بدم بارد في مستشفى الدفاع واللجنة والنار والخراب والدمار لمن قتلهم ومن ساهم وسهل ورّتب وغطى على فعلتهم، أمين اللهم أمين.

بدون ذل مذبحة «العرضي» وأخواتها



عبدالفتاح علي النوس

هناك تنسيق وتخطيط مسبق لذلك!! المسألة خطيرة جداً، ومن أمر يعرض هذه المشاهد المؤلمة أراد أن يكسب تعاطف الشعب ويمتص غضبه على فشله الأمني وفضيحة العسكرية علوة على كون هذه المشاهد تسهم في تشويه صورة الإسلام والمسلمين وتفتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية في شؤوننا الداخلية وكل ذلك نتيجة غياب الدولة وتراخيها واستمرار سياسة اللعاب بالورقة الأمنية وذلك من أجل مكاسب سياسية وحرزية وشخصية.

مذبحة العرضي قد تكرر أكثر من مرة إذا ما استمرت الحكومة في نهج سياسة «الاعمدة» و«الإملاة» وعقد الصفقات السياسية والمتاجرة بالآزواج والدماء اليمنية الأكية.. الحكومة مطالبة بالضرب بيد من حديد في حق القتل والمجرمين وتطبيق شرع الله فيهم.. الحكومة مطالبة بتطبيق الحدود ومعاينة كل المتورطين في المذابح والجرائم السابقة واللاحقة.. مطالبة بالكشف عن الجهة أو الجهات التي تقف وراء مذبحة العرضي وتنفيذ حكم الشرع في حق القتل والتعزير بهم وصلبهم في «باب اليمن» ليكونوا عبرة لغيرهم إذا ما أرادت إيقاف الأرواح وسفك الدماء، نريد أن نتلذذ بمشاهد إعدام وصلب الإرهابيين كما تلذذوا بقتل الأبرياء بتلك البشاعة، نريد مشاهدة ذلك على الفضائيات التي عرضت مشاهد القتل الوحشية، وبدون ذلك يستمر مسلسل القتل والسحل وسينمو ويتسع ويتمدد الإرهاب ويستحوذ اليمن على عراق أو صومال أو أفغان جديدة ولن يكون في الإمكان السيطرة على الأوضاع والحد من تداعياتها.

القضية، لتتواصل الغتيلات ويتواصل نزييف الدم، ودانماً يتم استدعاء تنظيم القاعدة كمخبر لحل أية مشكلة أمنية لتغطيتها على فشل وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية إلى أن وقع الناس على الرأس ووصل الأمر إلى اقتحام واحتلال أجزاء من مبنى وزارة الدفاع والهجوم على مستشفى العرضي واركاب تلك الجرائم البشعة والمؤلمة جداً بحق الأبطال والطبيبات والممرضين والمرضى والمعالمين في المستشفى وأفراد الأمن والشرطة والجيش المكلفين بحفظ الأمن داخل مجمع العرضي بأمانة العاصمة.

في البداية يجب أن نعترف بأن تساهل الحكومة وتعاملها بحالة من البهود والإملاة تجاه المذابح والجرائم التي شهدتها الوطن فتح شمية العناصر الرهابية والقوى التي تقف خلفهم وتساندهم للتلاميذ في رجب وأجرامهم والوصول إلى الوحشية التي شاهدناها في مذبحة العرضي البشعة التي اهتزت الوطن والعالم لهولها، تساهلت الحكومة في التعاطي بمسؤولية ما حصلت في مارس 2011م والتي عرفت بجمعة الكرامة ولم يتم التحقيق الجاد مع العناصر والأطراف التي أثبتت الأدلة تورطها في تلك الجريمة بما في ذلك الإفراج عن بعض المتهمين وقتل البعض الآخر ودفن جثثهم بصورة مستعجلة ولم يتم اللاتفات إلى بعض التفاصيل المتعلقة بمسرح الجريمة ومصدر إطلاق النار وغيرها من التفاصيل التي كان من الضروري واستيعابها، وعمل الجميع على تكيف القضية وتحمل مسؤوليتها النظام السابق في إطار المكابدة السياسية والحرزية والشخصية دونما أدلة أو براهين.

أعقب ذلك الجريمة الإرهابية على مسجد دار الرئاسة التي وقعت في أول جمعة من رجب والتي استهدفت قيادات الدولة وراح ضحيتها منات الشهداء والمصابين وكان في مقدمتهم الزعيم علي عبدالله صالح، هذه الجريمة البشعة التي أظهرت حقد ودموية دعاء الإصلاح والمدنية والتغيير السلمي، مؤامرة قذرة ومخططة أكثر قذارة، ومع ذلك لم تحسن الحكومة التعامل مع هذا الملف وطلت العدالة غائبة ولم يتم استعداء العناصر المتممة بالتورط في هذه الجريمة ولم يتم التفاعل معها رغم توافر الأدلة الكافية لإدانتهم، وفوق كل ذلك أقدمت الحكومة على الإفراج عن بعض المعتقلين على ذمة هذه القضية بعد أن مارس حزب الإصلاح الضغوطات على النائب العام والسلطات القضائية